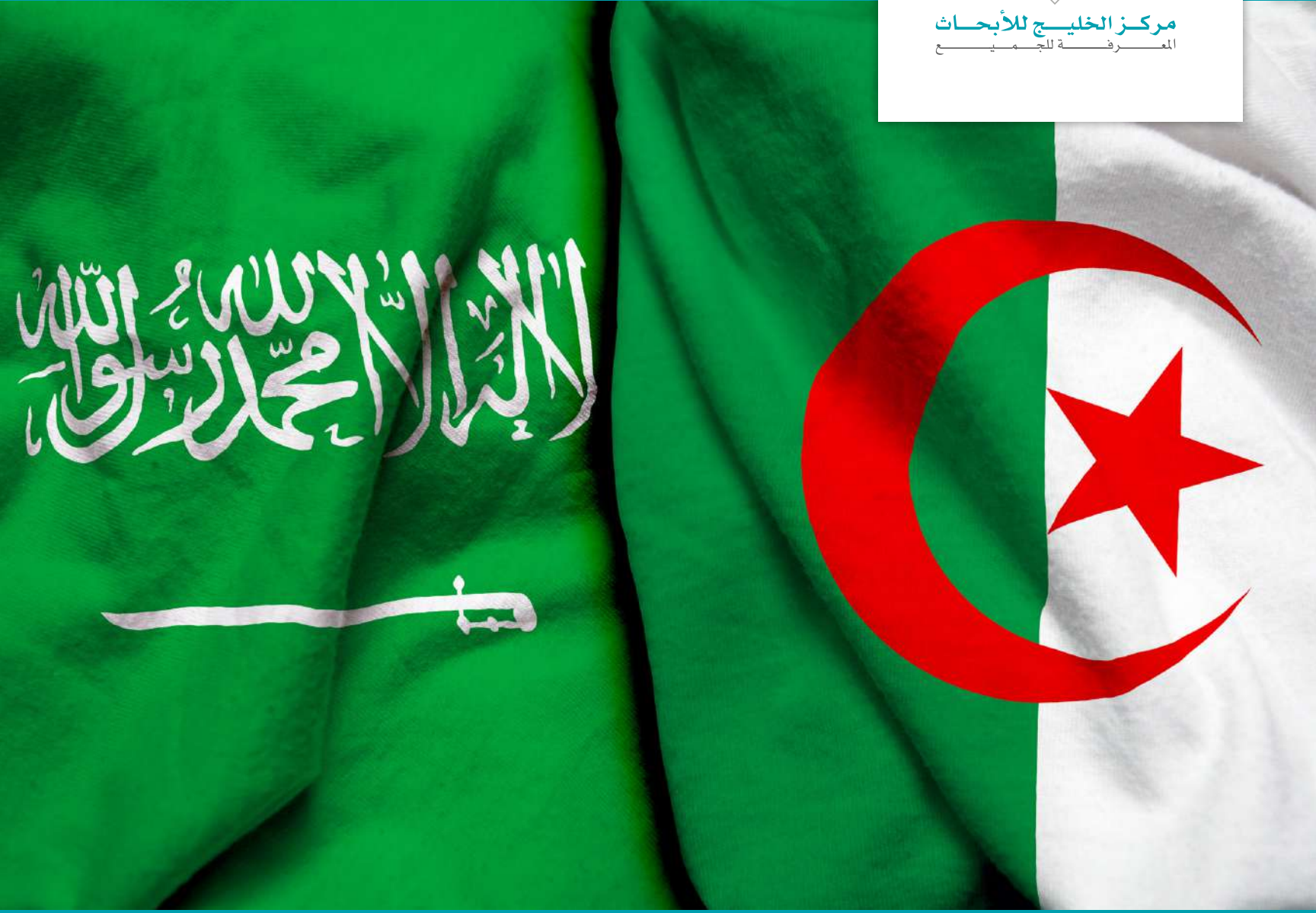




مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع



## الجزائر - السعودية:

# رهانات مشتركة تدفع نحو إعادة هندسة آفاق الشراكة



د. عبد الرزاق غراف

باحث أول بمركز الخليج للأبحاث



على النحو الذي تصاعد معه رهان الطرفين على تعزيز مسارات التقارب الأمني، هذا الأخير الذي لم يكن وليد اللحظة وظروفها بل لطالما شهد فصولا سابقة، في حين جاءت الظروف الراهنة التي تعيشها المنطقة لتعزز منه.

### سياقات إقليمية ودولية دافعة نحو تعزيز التقارب:

ضمن السياقات الإقليمية والدولية الراهنة، وتحت وطأة جنوح النظام الدولي نحو المزيد من منطلق القوة بعيدا عن بُنيوية المأسسة الدولية وما تكتنفها من منظومات قانونية، توازيا مع حالة عدم اليقين الاستراتيجي الذي تنحو نحوه مسارات تطور الأحداث، في ظل هذا الوضع تتصاعد مخاطر الانعزالية بالنسبة للقوى الإقليمية وبخاصة تلك المحاطة بأحزمة من التحديات الأمنية العابرة للوطنية الناجمة عن هشاشة النظام الاقليمي، ما يبرز حتمية البناء على ما هو متاح من توافقات وتجاوز أو أقله تأجيل التباينات الى حين، لما لهذا المسار من مكاسب عادة ما ترتب للحدود الدنيا من التكاليف، مقارنة بتلك الناجمة عن التحرك بشكل انفرادي انعزالي خارج إطار هذه التوافقات. الوضع الراهن للنظام الإقليمي العربي المتأزم في كثير من ثنياه والذي يمر بأحد أهلك مراحل التاريخ وأكثرها سوءا، في ظل ما يكتنف الكثير من مكونات هذا النظام من أزمات فُطرية تداعياتها عابرة للوطنية، على النحو الذي طال تأثيرها مستقبل كينونة الدولة مع تصاعد مخاطر التفكك، بداية بالسودان وليبيا الى الصومال وسوريا والعراق بمستويات متفاوتة، كون بعض من هذه الأقطار بعيدة نسبيًا عن هذا المسار إلا أنها ليست مستثناة منه؛ فالتغيرات الإقليمية الجارية بشكل متسارع وأحيانا غير متوقع افرزت مسارين مختلفين لمشروعين متناقضين هامش التمايز بينهما آخذ في الاتساع مع غياب أي مؤشرات للجم هذا التوسع؛ الأول يراهن على مشروع التفكير وإعادة صياغة الوضع الجيو سياسي الراهن، عبر دعم جهات غير نظامية ذات نزعة انفصالية وتهميش الكيانات الشرعية، والثاني يراهن على تثبيت الاستقرار والوحدة ودرء مخاطر التفكير عبر دعم الجهات النظامية في الدول الواقعة ضمن نطاقات أمنية هشة تتوفر على بواعث تحول الهشاشة الى فشل دولتي.

ديناميات متسارعة نحو تعزيز التقارب الاستراتيجي وتكثيف التنسيق المتبادل؛ ذلك ما تشهده العلاقات الجزائرية السعودية تحت دافعية تصاعد نسق التوافقات الإقليمية ذات الأبعاد الجيو بوليتيكية والجيو أمنية ضمن الفضاء العربي والإسلامي المتسع للنطاق الإفرو آسيوي، فالعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين اللذان يعتبران من ركائز النظام الإقليمي العربي تستند لجملة من ثوابت الإرث التاريخي السليم وقواعد الاحترام المتبادل التي شكّلت مرجعية تاريخية رسمت معالم العقيدة السياسية الراسخة في إدارة حدود التوافق والتباين ضمن هذه الثنائية، اين لعب هذا المُعطى دورا حيويا في الحفاظ على زخم العلاقات بين الطرفين حتى خلال تلك الفترات التي شابتها مستويات دنيا من تباينات الرؤى والمواقف اتجاه احداث بعينها.

زيارة وزير الداخلية السعودي الأمير «عبد العزيز بن سعود» مؤخرا الى الجزائر والتي اعادت إحياء إرث «الأمير نايف بن عبد العزيز» فيما تعلق بملف تعزيز التنسيق الجزائري السعودي حول الملفات الأمنية الثقيلة والحساسة، ورغم كونها تقع ضمن مسار تصاعد نسق الزيارات السامية المتبادلة بين البلدين في السنتين الأخيرتين، إلا أنها جاءت استثنائية



في توقيتها وظروفها في ظل ما تشهده المنطقة من تحولات متسارعة تمس جوهر التوازنات الجيوسياسية فيها،

في هذا السياق تبرز كل من الجمهورية الجزائرية والمملكة العربية السعودية كأحد أكثر الفواعل المحورية التي تمتلك مقومات أداء الدور المانع للتفكك، فتعزيز التقارب والتنسيق بين الدولتين يحمل كبرى الرهانات الإيجابية المتعلقة بكافة ملفات المنطقة العربية، والوضع الإقليمي الراهن يحمل في ثناياه كبرى الرهانات على تعزيز التعاون بين الطرفين وتجاوز ما افرزته أحداث إقليمية سابقة من خلافات تكتيكية لم ترتق يوماً لمصاف الاختلاف حول التوجهات الاستراتيجية الكبرى.

## النهوض بالشراكة الاستراتيجية استناداً لنهج «التكامل» المناقض لـ «الاصطفاف» وسياسة المحاور:

«أمن المملكة من أمن الجزائر»؛ هذا ما صرّح به الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في معرض وصفه للزمج المتصاعد في علاقات البلدين الشقيقتين، وهو ما يعبر عن وجود قناعة راسخة متبادلة بحتمية الرفع من نسق التعاون الثنائي انطلاقاً مما يفرضه الواقع الدولي والإقليمي الراهن من تحديات تقع ضمن صميم الأمن الوطني للدولتين خاصة والأمن القومي العربي عامة، سواء تلك التي يفرضها وضع النظام الإقليمي أو تلك المتعلقة بالتقلبات المتسارعة في النظام الدولي واضطرابات أسواق الطاقة العالمية، وتصاعد نسق الضغوط على القرار السيادي للدول في ظل التهميش المتنامي لكل معالم النظام الدولي التقليدي، سواء فيما تعلق ببنيتها المؤسسية أو القانونية، توازياً مع تعاضم أنماط جديدة من التفاعل الدولي خارج نطاق الأطر التقليدية.

في مقابل ذلك فإن المسار الموضوعي والعقلاني لإعادة هندسة آفاق الشراكة الجزائرية السعودية يتطلب مقاربات تكاملية بعيداً عن نمط اصطفافات المحاور وما تفرزه من استقطابات حادة، لما لتغذية مثل هكذا مسار من تكاليف بعيدة المدى حتى لو جنى شيئاً من المكاسب الآنية، والسبيل هنا هو اعتماد مقاربة هادفة تبتغي رص الصفوف وبناء منظومة علائقية أكثر تماسكاً، والأهم التأسيس لتوازن إقليمي أكثر استقراراً وسط بيئة إقليمية ودولية سريعة التحول، عبر الاستناد للعمق التاريخي للعلاقات بين البلدين وتعزيز الوعي المشترك بالتحديات، واستيعاب التكاليف الناجمة عن مواجهتها خارج سياق الإجماع وأطر

العمل المشترك ثنائياً كان أم متعدداً. ولعل أن المطلّع على ثنايا العلاقات الجزائرية السعودية سيجد أن الجانب الأمني سواء في إطاره الثنائي أو حتى تحت مظلات إقليمية جامعة كجامعة الدول العربية لطالما شكّل رافداً مهماً لتوثيق العلاقات بين الطرفين، بل إنه ظلّ بمثابة الثابت أمام الخلافات السياسية التي تنجم أحياناً كنتيجة لتباينات الرؤى حول قضايا بعينها، وقد يمتد ذلك نحو إعادة تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، خاصة وأن رهانات البلدين تتشاركها ضمناً جل الأقطار العربية وفي مقدمتهم دولة مصر التي تتشارك مع الدولتين في جلّ الرؤى حول مجمل القضايا.

التدافع الإقليمي والدولي ضمن دوائر حيوية للطرفين كمنطقة الساحل والقرن الأفريقي والبحر الأحمر كجزء من الدائرة الشرق أوسطية التقليدية، يشكّل دافعاً آخر لإعادة هندسة رهانات العلاقة بين البلدين خاصة فيما تعلق بتعزيز التنسيق الأمني وبدرجة ما السياسي في ملفات تهم الطرفين من قبيل:

الأزمة الليبية التي تكاد تتطابق مقاربات الدولتين لسبل تسويتها، فالجزائر الطرف المعني بشكل مباشر بهذه الأزمة بحكم وقوعها ضمن نطاق التماس الشرقي لأمنها القومي، بحدود تمتد لقرابة ١٠٠٠ كلم لا تملك كبير الحساسية اتجاه أي دور إيجابي سعودي سواء كوسيط أو كداعم لسبل التسوية السلمية للأزمة، وبذات مسار الوفاق الثنائي تتوافق مقاربات الدولتين اتجاه الأزمة



السعودية ضمن دوائر أخرى، ما يعزّز بدوره من رهانات التفاعل الجزائري السعودي في دائرة مهمة تحمل من الفرص الكثير لكلا الطرفين.

القضية الفلسطينية وقضايا دولية محورية كالتعاون تحت مظلة أوبك + وتنسيق الأدوار في سوق الطاقة العالمي، تبقى من المسلّمات التي لا يمكن الاجتهاد فيها فيما تعلق بسقف التوافق بين البلدين، فالجزائر والسعودية اعلنتا بشكل صريح بأنه لا تطبيع دون قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة واسترجاع الفلسطينيين لكامل حقوقهم المصانة بنصوص الشرعية الدولية، أما فيما تعلق بالتنسيق في سوق الطاقة العالمي فهو ملف راسخ في علاقات البلدين اللذان يعارضان أي تهميش لمنظمة أوبك كما يسعيان للحفاظ على موقع المنظمة كمرجعية للتنسيق بين الدول المصدرة للنفط.

### المحدّد الجيو أمني ضمن الأولويات الحيوية ذات البعد الاستراتيجي؛ والاقتصاد رهان للشراكة الأشمل والأكثر استدامة:

ضمن نطاق الأولويات الحيوية في الوقت الراهن يبرز المحدّد الأمني ذات الأبعاد الجيو سياسية كأحد أكثر المحددات المرجو أن تنال الحصة الأوفر من النقاشات المرتبطة بتساعد نسق التعاون بين البلدين حول قضايا كبرى متعلقة بأمن المنطقة ووحدة الدول الوطنية فيها، وسط بيئة إقليمية تشهد نهجا متسارعا نحو إعادة هندسة حدود النفوذ، وهذا ما يعكس بدوره أهمية البعد الجيوبوليتيكي في هذه العلاقات، بل إن ذلك يعتبر من أهم الرهانات الاستراتيجية التي من المؤكد ستكون ركنا أساسيا في مستقبل الشراكة، في ظل ما يرسم للمنطقة من مسارات للتفكيك من جهة، والرؤية الجزائرية السعودية المشتركة المنافية لهذا المسار من جهة أخرى، ما يشكّل مناخا خصبا لتعزيز أواصر التعاون والتنسيق الثنائي بين البلدين.

توازيا مع ذلك ورغم أن الرهان الأمني سيبقى أولوية في ضوء ما تمليه الظروف الراهنة، إلا أن الرهان الأكبر للنهوض بالشراكة الاستراتيجية الأشمل يرتهن للاقتصاد، وهو ما تدركه قيادة البلدين ويعززها واقع الفرص الهائلة

في السودان، فكلا الطرفين يعتبران الجيش السوداني والمؤسسات الرسمية في السودان الجهات الشرعية الوحيدة الواجب التعامل معها بل ودعمها في مواجهة الكيانات الموازية الخارجة عن أطر الشرعية، الساعية عبر شبكات إقليمية عابرة للحدود الى تفكيك كيان الدولة، ولا يمكن استثناء الملف اليمني الذي يشهد تطورات متسارعة وإعادة هيكلة جذرية لتوازنات كل الفواعل المؤثرة فيه من مسار هذا التوافق الثنائي بين البلدين.

القرن الافريقي والموقف من ملف «ارض الصومال» يقع هو الآخر ضمن نطاق التوافق بين الدولتين، فالجزائر سبقت الكثيرين في التحذير مما يحاك للمنطقة من خطط للتفكيك والتجزئة عبر دعم الكيانات الانفصالية، وتطورات الاحداث بعد اعلان إسرائيل الاعتراف بأرض الصومال ككيان مستقل عن الاتحاد الفيدرالي لدولة الصومال يقع في صلب المسار الذي حدّرت منه الجزائر وتضعه السعودية في خانة الخطوط الحمراء غير المسموح بها، ضمن سياق إقليمي أوسع رافض لنهج التفكيك يمتد لكل من مصر وتركيا اللتان تتشاركان ذات نطاق التوافق مع كل من الجزائر والسعودية.

منطقة الساحل الافريقي التي تعاني من جملة من الأزمات المركّبة والمتعدّدة الأبعاد، المفرزة لشبكات واسعة من التحديات العابرة للحدود الوطنية، تعتبر هي الأخرى فضاء مرشحا لتوسع الشراكة الجزائرية السعودية لما يحمله هذا الفضاء من فرص اقتصادية تشمل البنية التحتية والثروات المعدنية توازيا مع الشراكة الأمنية، خاصة في ضوء وقوع منطقة الساحل ضمن دائرة أوسع تشهد مسارا متسارعا نحو إعادة هندسة حدود النفوذ كنتيجة لحالة الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ الفرنسي الكولنيالي التقليدي، ومن جهة ثانية فإن المنطقة تعدّ عمقا جيو سياسيا وجيو استراتيجيا للأمن القومي الجزائري، وفي ضوء التحسّن المتدرّج للعلاقات الجزائرية مع دول الساحل والتي عكستها زيارة رئيس النيجر للجزائر مؤخرا، فإن خيارات الجزائر قد تمتد لتشكيل شبكة من التفاعلات الإقليمية المساندة التي تمتلك السعودية مقومات التفاعل معها، خاصة وان تراجع أدوار بعض الفواعل الاقليمية المؤجّجة لخلافات دول الساحل مع الجزائر سابقا، يعتبر ضمنيا نتاجا للضغط الشديد الذي تتعرض له هذه الفواعل من طرف



ليست استثناءً عن هذا المُعطى الذي يكاد يُصبح ثابتاً من ثوابت العلاقات الدولية الراهنة.

**ختاماً** ما تعيشه المنطقة من تحولات متسارعة وفي ظل الجهود السعودية الراهنة للحفاظ على استقرار المنطقة وانقاذ ما يمكن إنقاذه من الأمن القومي العربي من مشاريع تفكيك الدولة الوطنية المراد للكثير من الأقطار العربية، هو أمر افرز نطاقاً توافقياً واسعاً ومشاركاً مع الجزائر التي تبارك وتساند الجهود السعودية في هذا المضمار، كون البلدان يتقاسمان هواجس ما يخطط للمنطقة، ما يجعل من تعزيز التقارب الثنائي مصلحة لكلا الطرفين في ظرفية حساسة للغاية، وعليه فإن المناخ الراهن يحمل كما هائلاً من فرص تعزيز العلاقات الثنائية توازياً مع تعزيز العمل العربي المشترك في سبيل مواجهة التحديات المشتركة، والتي ستعكس حتماً على أمن المنطقة ككل لما تشكله الدولتين من ثقل ضمن النظام الإقليمي العربي، توازياً مع قدرتهما على إدارة التناقضات المرتبطة بعلاقاتهما مع أطراف إقليمية أخرى تشمل على ملفات جد حساسة لكليهما، على غرار ملف الصحراء الغربية والعلاقات السعودية المغربية من جهة والعلاقات الجزائرية الإيرانية من جهة أخرى.

للهوض بالشراكة الاقتصادية، أين أعطت قيادة البلدين أهمية بالغة لوضع أسس شراكة اقتصادية واستثمارية بين البلدين تم خلالها توقيع أكثر من ٣٠ اتفاقية بين الدولتين، تُغطي معظمها مجالات الاقتصاد والتجارة والثقافة والأرشيف وفق ما أدلى به السفير الجزائري الأسبق لدى المملكة الدكتور محمد علي بو غازي لصحيفة الشرق الأوسط السعودية، وقد كان من أبرز مخرجات جهود التعاون بين الطرفين في هذا المجال تأسيس العديد من الهيئات الاقتصادية والاستثمارية المشتركة، ما من شأنه أن يفتح الباب أمام عهد جديد لتكثيف وتوطيد علاقات المستثمرين ورجال الأعمال من البلدين.

ورغم هذه الجهود إلا أن وضع الشراكة الاقتصادية بين البلدين في الوقت الراهن لا يعكس البتة حجم ما هو متاح من فرص، ما يفرض حتمية إعادة صياغة ميكانيزمات الشراكة الاقتصادية وتحويل الإرادة الراهنة في تعزيز الشراكة الى خطط عملية قابلة للتنفيذ، سواء في إطار ما هو متوفر من آليات مشتركة على غرار الشركة المختلطة للاستثمار، ومجلس رجال الأعمال المشترك، فضلاً عن اللجنة الجزائرية السعودية المشتركة المنعقدة بشكل دوري منذ قرابة العقدين، أو ما تعلق بإستحداث ما يلزم من آليات تماشياً مع ما هو مدرك من طموحات ثنائية تقع ضمن رهانات تحويل الاقتصاد الى رهان رئيسي في سبيل التأسيس لشراكة استراتيجية مستدامة.

ومن جهة أخرى ومن ناحية الابعاد والدلالات يبقى الاقتصاد أحد أهم الروافد الحيوية للنهوض برهانات بناء شراكة استراتيجية جزائرية سعودية وفق أسس براغماتية بعيداً عن تجاذبات السياسة، وبخاصة في ضوء تجارب أخرى للشراكة أثبتت فيها البناء البراغماتي نجاعته في تفادي تعكير صفو العلاقات السياسية بين الدول أو على الأقل لجم حدود التباين السياسي، والعلاقات الجزائرية السعودية



**Gulf Research Center**  
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center  
Jeddah  
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street  
P.O. Box 2134  
Jeddah 21451  
Saudi Arabia  
Tel: +966 12 6511999  
Fax: +966 12 6531375  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Riyadh**

Unit FN11A  
King Faisal Foundation  
North Tower  
King Fahd Branch Rd  
Al Olaya Riyadh 12212  
Saudi Arabia  
Tel: +966 112112567  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Foundation Geneva**

Avenue de France 23  
1202 Geneva  
Switzerland  
Tel: +41227162730  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre  
Cambridge**

University of Cambridge  
Sidgwick Avenue,  
Cambridge CB3 9DA  
United Kingdom  
Tel:+44-1223-760758  
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center  
Foundation Brussels**

Avenue de  
Cortenbergh 89  
4<sup>th</sup> floor, 1000  
Brussels  
Belgium



@Gulf\_Research\_Centre @grcnet @grcnet @grcnet

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع